

## المزهر في علوم اللغة وأنواعها

علينا فارسُ هذا هو الأصل .

ثم تقول : يجوز أن تفعل كذا : أي يَنْفُذ ولا يُردّ ولا يُمنع .  
وتقول : عندنا دراهم وَصَح وازنة وأخرى تجوزُ جَواز الوازنة : أي إن هذه وإن لم تكن وازنة فهي تجوز مجازَها وجوازها لقُرْبها منها .  
فهذا تأويلُ قولنا ( مجاز ) يعني أن الكلام الحقيقي يمضي لسَدَنه لا يُعترض عليه وقد يكون غيره يجوزُ جوازَه لقُرْبِه منه إلا أن فيه من تشبيه واستعارةٍ وكفٍّ ما ليس في الأول وذلك كقولنا : عطاء فلان مزونٌ واكف .  
فهذا تشبيه وقد جاز مجاز قوله : عطاؤه كثيرٌ وافٍ .  
ومن هذا قوله تعالى : ( سنسمه على الخرطوم ) .  
فهذا استعارة .

وقال ابن جنى في الخصائص : الحقيقية ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة والمجازُ : ما كان بصدِّ ذلك وإنما يقع المجازُ ويُعدَّل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة : وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه فإن عُدمت الثلاثة تعيَّنت الحقيقة فمن ذلك قوله في الفرس : ( هو بحر ) فالمعاني الثلاثة موجودة فيه : .

أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس - التي هي فرَس وطرْف وجَواد ونحوها - البحر حتى إنه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتساع استعمال بقية تلك الأسماء لكن لا يفضي إلى ذلك إلا بقرينة تُسقط الشبهة وذلك كأن يقول الشاعر : - من الوافر - .  
( عَلمت مطا جوادك يوم يوم ... وقد ثمد الجياد فكان بحرا ) .

وكان يقول الساجع : فرسك هذا إذا سما بغُرِّته كان فجراً وإذا جرى إلى غايته كان بحراً فإن عَري من دليل فلالئلا فلا يكون إلباساً وإلغازاً